



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/784

S/17583

22 October 1985

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الاربعون

الجمعية العامة
الدورة الاربعون

البند ٣٥ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التي
تتبعها حكومة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ موجهة
الى الأمين العام من الممثلين الدائمين لايسلندا
والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج

اعتمد وزراء خارجية ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج في اجتماعهم الذى
عقد في اوسلو في ١٧ و ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ برنامج عمل موسعا ومعززا ضد
جنوب افريقيا كمتابعة لبرنامج عمل بلدان الشمال الاوروبية عام ١٩٧٨ . ونتشرف بأن نحيل
اليكم طيه نص برنامج عمل بلدان الشمال الاوروبية الجديد (انظر المرفق)

وسنكون شاكرين اذا اتخذتم ما يلزم نحو تعميم هذه الرسالة والنص المرفق بها بوصفهما
وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٣٥ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) هوردور هيلجاسن

السفير

الممثل الدائم لايسلندا

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) اول بييرينغ

السفير

الممثل الدائم للدانمرك

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) اندريس فيرم

السفير

الممثل الدائم للسويد لدى الامم المتحدة

(توقيع) كيجو كورهونين

السفير

الممثل الدائم لفنلندا لدى

الأمم المتحدة

(توقيع) توم ايريك فرالسن

السفير

الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

مرفق

برنامج عمل بلدان الشمال الاوروبية ضد
جنوب افريقيا

اعتمد وزراء خارجية بلدان الشمال الاوروبية في اجتماعهم الذي عقد في
أوسلو في ١٧ و ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ برنامج عمل بلدان الشمال التالي
ضد جنوب افريقيا . وهذا البرنامج هو بمثابة متابعة وامتداد لبرنامج عمل عام
١٩٧٨ :

مقدمة

-١-

تنظر بلدان الشمال الاوروبية الى نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا
بوصفه انتهاكا لحقوق الانسان الاساسية كما اوسيت في ميثاق الامم المتحدة وفي
الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

والفصل العنصرى نظام فريد في العالم لأن التمييز العنصرى المنظم قد اصبحت
جزءا من الاساس القانوني للمجتمع في جنوب افريقيا . كما ان سياسة الفصل العنصرى
التي تتبعها جنوب افريقيا ، ومواصلتها لاحتلالها غير المشروع لناميبيا هما مصدران
خطيران للتوتر في الجنوب الافريقي .

وعلاوة على هذا ، فان بلدان الشمال الاوروبية ترى ان الفصل العنصرى يشكل
تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وبناءً عليه فستعمل هذه البلدان كي يقرر
مجلس الأمن فرض جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا كوسيلة للقضاء على الفصل العنصرى
بطريقة سلمية .

وقد قررت بلدان الشمال الى حين فرض هذه الجزاءات ان تتخذ تدابير
من جانب واحد لتقليص علاقاتها الاقتصادية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا
تحت البلدان الاخرى على اتخاذ تدابير مماثلة من اجل زيادة الضغط الدولي على
حكومة جنوب افريقيا ولكي يصبح هذا الضغط اكثر فعالية . ونظرا للطابع الفريد
لنظام الفصل العنصرى ، فلا ينبغي ان يكون عدم التوصل الى اتفاق في مجلس الأمن
حول فرض جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا حائلا دون اتخاذ الدول منفردة تدابير
خاصة بها تتلاءم مع علاقاتها الراهنة مع جنوب افريقيا .

٢- التدابير الدولية ضد جنوب افريقيا

وسوف تقوم بلدان الشمال في اطار الأمم المتحدة بما يلي :

(أ) العمل بنشاط كي يقر مجلس الأمن فرض جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا في ميادين مثل ميادين الاستثمار والتجارة والنقل . وسوف تكون المقاطعة النفطية الفعالة ضد جنوب افريقيا عنصرا هاما من عناصر هذه السياسة وسوف تعمل بلدان الشمال من اجل تحقيق هذه المقاطعة النفطية كما ستجرى مشاورات مع البلدان الاخرى التي تقوم بعمليات النقل البحري للتوصل الى اتفاق بشأن مقاطعة مشتركة لشحنات النفط المنقولة الى جنوب افريقيا .

(ب) العمل على ان تقوم البلدان الأخرى بتنفيذ التدابير الموجهة ضد جنوب افريقيا التي اوصت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين وذلك في القرار ٣٩ / ٧٢ زاي بشأن العمل الدولي المتضافر للقضاء على الفصل العنصرى .

(ج) العمل من اجل الامتثال الصارم لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن فرض حظر على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ، فضلا عن توسيع نطاق هذا الحظر وتشديده ، وذلك بأن يشمل مثلا حظر تصدير المعدات الى جنوب افريقيا التي يمكن ان تستخدم في الأغراض المدنية والعسكرية على السواء ،

(د) العمل على كفالة تنفيذ البلدان الأخرى للتدابير التي اوصت بها باتخاذها في قرارى مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) و ٥٦٩ (١٩٨٥) وعلى ان تصبح هذه التدابير الزامية .

٣ - تدابير بلدان الشمال الأوروبية ضد جنوب افريقيا

اعتمدت بلدان الشمال الأوروبية التدابير التالية التي ستتخذ من طرف واحد وستقوم بتنفيذها على أساس وطني :

(أ) فرض حظر على أى استثمارات جديدة لبلدان الشمال في جنوب افريقيا أو تثبيط القيام بهذه الاستثمارات ؛

(ب) اجراء مفاوضات مع شركات بلدان الشمال للحد من انتاجها في جنوب افريقيا ؛

(ج) التوصية الى شركات بلدان الشمال التي تقوم بمعطيات للتصدير الى جنوب افريقيا أو الاستيراد منها بالبحث عن أسواق وموردين آخرين ، بغية تقليص التجارة بين بلدان الشمال الأوروبية وجنوب افريقيا ؛

(د) تنفيذ التدابير التي أوصي بها في قرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) بشأن الامتناع عن استيراد الأسلحة ، والذخيرة والمركبات العسكرية التي تنتجها جنوب افريقيا ؛

(هـ) تنفيذ التدابير التي أوصي بها في قرار مجلس الأمن ٥٦٩ (١٩٨٥) التي لم تقم بلدان الشمال بتنفيذها بعد ، وهي :

١ ' حظر استيراد الكروجيراندات ؛

٢ ' حظر أى تعاقد جديد في المجال النووى ؛

٣ ' حظر تصدير معدات الحاسبات الالكترونية التي قد يستعملها الجيش والشرطة في جنوب افريقيا ؛

(و) اتخاذ تدابير لوقف المشتريات الحكومية من جنوب افريقيا ؛

(ز) حظر جميع أشكال الدعم الحكومي لتشجيع التجارة مع جنوب افريقيا ؛

(ح) حظر أو تثبيط منح قروض الى جنوب افريقيا ، بما في ذلك الاشتراك في القروض الدولية وطالما ظل نظام الفصل العنصرى قائما واستمر تعرض اقتصاد جنوب افريقيا لآثاره السلبية ، فينبغي عدم التشجيع على تقديم القروض من صندوق النقد الدولي الى جنوب افريقيا مع ايلاء الاعتبار الواجب لمواد اتفاق صندوق النقد الدولي ؛

(ط) حظر أو تثبيط التأجير للشركات في جنوب افريقيا ؛

(ي) حظر أو تثبيط نقل براءات الاختراع أو تراخيص التصنيع الى جنوب افريقيا ؛

(ك) الامتناع عن تقديم الخدمات الجوية التجارية الى جنوب افريقيا ؛

(ل) فرض مزيد من القيود على العلاقات مع جنوب افريقيا في ميادين الألعاب الرياضية والثقافة والعلوم ؛

(م) تشديد المبادئ التوجيهية المشتركة لبلدان الشمال الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ اجراءات منح سمات الدخول لمواطني جنوب افريقيا بهدف اعمال التدابير الواردة في برنامج العمل هذا ؛

(ن) زيادة المساعدات الانسانية التي تقدمها بلدان الشمال الى اللاجئين وحركات التحرير ، وضحايا الفصل العنصرى والمعارضين له ؛

(س) زيادة المساعدات التي تقدمها بلدان الشمال الى دول المواجهة والى غيرها من بلدان مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الافريقي ، والتعاون مع هذه البلدان لتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا وبذلك تزداد قدرتها على الصمود أمام سياسة زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا .

* * * * *

وسوف يقوم الفريق العامل التابع لبلدان الشمال الأوروبية والمعني بالتدابير الموجهة ضد جنوب افريقيا ، بتقييم تدابير جديدة يمكن اتخاذها ضد جنوب افريقيا .
